مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار العاشر
المجلد (٤) العدد (١)
٢٠٢٢ (٢٧-٤٨)

مجلة أنساق

Middle East Institution of scientific Publishing

العالم القروي بين إكراهات الواقع وآفاق التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد: أي رهانات مستقبلية؟

بوهلال إلياس

طالب باحث بسلك الدكتوراه مختبر "التراب البيئة والتنمية" كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،

جامعة ابن طفيل، القنيطرة

شايشاي بلال

طالب باحث بسلك الدكتوراه مختبر "التراب البيئة والتنمية" كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

بنسي حميد

أستاذ باحث بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة ابن طفيل، القنيطرة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٣ يناير ٢٠٢٣

الملخص

رغم المجهودات المبذولة على المستوى الرسمي وتطبيق العديد من البرامج والمخططات الحكومية بالعالم القروي منذ حصول المغرب على استقلاله، والمتمثلة في: مشروع الإصلاح الزراعي، بناء السدود، ضم الأراضي، خلق التعاونيات الفلاحية، إنجاز قطاعات سقوية، منح القروض، فك العزلة عن العالم القروي وتزويده بالماء الشروب والكهرباء، استراتيجية 2020 للتنمية القروية، ومخطط المغرب الأخضر، إلخ. فإن العالم القروي لايزال يعاني العديد من الاختلالات تعكس الفارق الكبير بين المجال/التراب والمخططات والمشاريع والقوانين المؤطرة. يعالج هذا المقال إشكالية التنمية بالوسط القروي، وذلك في أفق إيجاد حلول ناجعة وعملية وتنموية، قادرة على إخراج المجال القروي من الوضعية الراهنة التي يعرفها على عدة مستويات. من هذا المنطلق، سنحاول من خلال المحور الأول التعرف على بعض المؤشرات والأرقام المرتبطة بالواقع التنموي بالعالم القروي، اقتصاديا واجتماعيا، ثم في المحور الثاني سنتطرق للتوجهات الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد لتنمية البوادي المغربية،

والاقتصار في المحور الأخير على رهان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالعالم القروي.

الكلمات المفتاحية: العالم القروي، النموذج التنموي الجديد، التنمية المستدامة، التسويق الترابي، الذكاء الترابي.

Abstract

Despite the efforts made at the official level and the implementation of many governmental programs and plans in the rural world since Morocco gained its independence, represented in: the agricultural reform project, the construction of dams, the annexation of lands, the creation of agricultural cooperatives, the completion of irrigation sectors, the granting of loans, the remorva of isolation frome the rural world and itsa provision with drinking water and electricity, the 2020 Rural Development Strategy, the Moroccan Green Plan, etc. The rural world still suffers from many imbalances that reflect the great difference between the field / soil and the plans, projects and laws framed. This article deals with the problem of development in the rural sector, with the aim of finding effective, practical and developmental solutions capable of extricating the rural area from the current situation that it is familiar with on several levels. From this point of view, we will try, through the first axis, to identify some indicators and figures related to the developmental reality in the rural world, economically and socially. Then, in the first axis, we will discuss the strategic directions of the new development model for the development of the Moroccan deserts, then in the last axis, limiting the last axis to betting on achieving development. comprehensive and sustainable rural world.

*** مقدمة**

يشكل العالم القروي بالمغرب خزانا لكثير من المؤهلات البشرية والاقتصادية والمجالية والثقافية والثروات الطبيعية، كما يشغل حيزا مهما في سياسات ومخططات الدولة. وتنبع هذه الأهمية بالنظر إلى المعطيات الرسمية التي تؤكد أن مجموع ساكنة العالم القروي تبلغ حوالي 40% من مجموع ساكنة المغرب، وأن عدد الجماعات الترابية بالعالم القروي يبلغ 1282 من أصل 1503 جماعة على المستوى الوطني[1]؛ وأن مجموع الدواوير المنتشرة بتراب هذه الجماعات الترابية القروية يصل إلى 33575 دوارا.

إن المتتبع للتحولات الجارية على الصعيد الدولي، الوطني والمحلي، وما تفرزه هذه الأنساق من مشاكل وتعقيدات، وما تبلور في خضمها من تحديات وإكراهات، تجعل من التنمية الترابية رهانا قويا يصعب كسبه في الظروف

[1] المديرية العامة للجماعات المحلية 2015: اللامركزية في أرقام. ص،6.

الراهنة ولاسيما بالمجالات القروية، التي تسجل فيها العديد من أشكال الخصاص (تدهور الموارد الطبيعية، مظاهر الفقر، الانحراف، البطالة والأمية...).

وتتجلى أهم المؤشرات المرئية في بعض المجالات القروية، في توسيع المجالات الزراعية وظهور تقنيات جديدة للري (السقي بالتنقيط ومد القنوات الإسمنتية واستعمال المضخات في جلب مياه الآبار والأودية) وفي التطورات النوعية والمجالية للسكن القروي. في حين ظلت مجالات قروية أخرى خارجة عن سياق هذا التطور.

ووعيا منها بهذه الاختلالات المجالية، انخرطت الدولة المغربية في مجموعة من الإصلاحات في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون، أولت فيها أهمية خاصة لتنمية المناطق القروية وخاصة الجبلية منها.

وفي هذا السياق، شكل العالم القروي في الآونة الأخيرة موضوع العديد من برامج التنمية الاقتصادية والتهيئة، ورصدت له الدولة المغربية جهودا كبيرة لتعميم التجهيزات والبنية التحية (ماء شروب وكهرباء وطرق ومسالك، إلخ)، وقد تم تخصيص برنامجا ضخما خلال فترة (2017-2022) بغلاف مالي مهم قدر ب (50 مليار درهم) للحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية في الوسط القروي[2].

وبالرغم مما تزخر به المجالات من موارد ومؤهلات وطاقات، فإن تحديات العولمة، من خلال الانفتاح المتزايد على العالم الخارجي، أصبحت تفرض واقعا جديدا على اقتصاديات الدول، وأخذت تؤثر على أفكار معظم المجتمعات، وأسهمت في تغيير مفاهيم كانت قائمة سابقا، واستبدالها بأخرى جديدة[3]. في ظل هذه التحولات والواقع الجديد، يمكن أن نطرح سؤالا حول مصير الأرياف المغربية اليوم، ومستقبل الموارد الطبيعية التي تشكل أهم ثروة لها وفضاءها بامتياز؟ وما هي أهم التوجهات الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد؟

*** إشكالية التنمية بالعالم القروي: المؤشرات والأرقام المرتبطة بالواقع التنموي**

نظرا للصعوبات التي ما فتئت تطرح على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، والخصاص الذي يعرفه الوسط القروي على صعيد البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، كلف جلالة الملك في سنة 2015، وزارة الداخلية بإنجاز دراسة ميدانية قصد تحديد حاجيات كل دوار من البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وقد تم تحديد أزيد من 29 ألف دوار في 1272 َ جماعة تعاني من الخصاص[4].

[2] وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مديرية التعمير 2019: دليل مرجعي حول تهيئة المجالات القروية. ص، 1.

[3] جنان لحسن، 2010: العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد السابع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، مطبعة أنفو، برانت، ص: 9.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017: تنمية العالم القروي التحديات والآفاق. إحالة ذاتية. ص، 36.

إن هذه الأرقام تكشف عن مدى الخصاص الذي يعاني منه العالم القروي، فمن أصل 33575دوار نجد فقط 4575 دوار لا يعانون من الخصاص، أي بمعنى 86 % من الدواوير بالعالم القروي تحتاج إلى الاهتمام وتستوجب تعبئة جهد تنموي هيكلي يجمع بين مختلف الفاعلين، من دولة وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية، ويزاوج بين الجانب التجهيزي وتطوير الإنسان القروي.

*** الوضعية السوسيو اقتصادية بالعالم القروي**

رغم البرامج التي قامت بها الدولة، سواء العرضانية أو القطاعية، وإن ساهمت في التخفيف من الخصاص المسجل بتجهيزات العالم القروي، إلا أن تأثيرها ظل محدودا على العنصر البشري ومحاربة الفقر والهشاشة. فالعديد من الإكراهات لازلت تقف أمام تطوره وتسريع وثيرة التنمية به سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، أو الثقافي...، ويمكن تلخيص هذه الإكراهات كالتالي:-

١- تراجع عدد الساكنة القروية

لقد شكلت نسبة الساكنة القروية في مطلع الستينيات من القرن الماضي نسبة مهمة من إجمالي سكان المغرب، حيث سجلت حوالي 70,8 % مقارنة بالساكنة الحضرية التي لم تتعدى أنداك نسبة 29,2 %. إلا أن نسبة التمدين ستشهد تطورا مطردا بعد هذا الإحصاء، لتصل إلى 60,3 % في سنة 2014، في حين عرفت الساكنة القروية تراجعا خلال نفس الفترة، إذ سجلت 39,7 % في أخر إحصاء.

جدول رقم 1: تطور السكان القانونيون حسب وسط الإقامة

السنة	حضري		قروي		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
1960	3 389 613	29,2	8 236 857	70,8	11 626 470
1971	5 409 725	35,2	9 969 534	64,8	15 379 259
1982	8 730 399	42,8	11 689 156	57,2	20 419 555
1994	13 407 835	51,4	12 665 882	48,6	26 073 717
2004	16 463 634	55,1	13 428 074	44,9	29 891 708
2014	20 432 439	60,3	13 415 803	39,7	33 848 242
2021**	23 189 000	63,9	13 124 000	36,1	36 307 000

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى بالمغرب. **

إسقاطات المندوبية السامية للتخطيط 2021

يظهر من خلال مقارنة تطور عدد السكان بالوسطين الحضري والقروي ما بين 1960 و2014 مدى التراجع المطرد الذي شهدته الساكنة القروية، في مقابل تزايد عدد الساكنة الحضرية، ويفسر ذلك بما يلي:-

أ- استمرار تأثير الجذب السكاني للمناطق الحضرية على حساب المناطق القروية، خاصة بعد ترقية المراكز القروية إلى مراكز حضرية، وتوسيع المجال الحضري للمدن.

ب- التقسيمات الإدارية التي ساهمت في اقتطاع أجزاء من بعض الجماعات القروية لفائدة الجماعات الحضرية.

ج- الهجرة الدولية؛ إذ انطلقت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات تيارات هجرية كثيفة من الوسط القروي تجاه دول أوربا، مما ساهم في تراجع سكان البوادي.

يبدو إذن، أن جاذبية المناطق الحضرية أثرت بشكل كبير على تراجع الساكنة القروية، وفي المقابل ارتفاع الثقل الديموغرافي بالمناطق الحضرية، مما ساهم في تطور نسبة التمدين التي وصلت إلى أكثر من 60 % سنة 2014.

وترتبط هجرة الساكنة القروية أساسا بعوامل اقتصادية وكذا اعتبارات أخرى معقدة: البحث عن الشغل، احتياجات دراسية، البحث عن ظروف أحسن. كما يرجع سبب نزوحهم نحو المدن إلى السياسة المتبعة من طرف الدولة،

التي تقوم على عدم المساواة بين المجال الحضري ونظيره القروي.

علاوة على ذلك، فإن هجرة سكان العالم القروي إلى المدن تشكل عاملا سلبيا بالنسبة للتراث المادي وغير المادي الذي تعد الجبال والقرى الوعاء الحاضن له بامتياز، إذ تفقد الهجرة هذا التراث من يعتني به، ومن ثم يتعرض للاندثار، بل إن الكثير من العادات المجتمعية المتوارثة تتلاشى؛ علاوة على اختلال التوازن الطبيعي نتيجة توقف الأنشطة المحافظة عليه، كالزراعة والرعي وتربية الماشية.

رسم بياني رقم 1: البنية السكانية بالوسط القروي حسب الفئات العمرية الكبرى

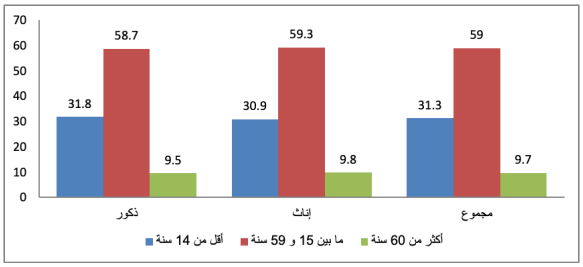

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

معلوم أن البنية السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى تبرز بكل وضوح التشكيلة الديموغرافية للسكان، وتكون ركيزة أساسية لكل المخططات والاستراتيجيات الهادفة إلى تلبية حاجيات السكان في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

حسب إسقاطات المندوبية السامية للتخطيط، سيصل عدد السكان في سن النشاط، ما بين 15-59 سنة، إلى 25,6 مليون نسمة سنة 2050 بدل 21,1 مليون في سنة 2014. كما سيعرف عدد الأشخاص البالغين 60 سنة أو أكثر تزايدا مطردا ما بين 2014 و2050 بحيث ستنتقل من 3,2 مليون إلى 10,1 مليون، وستمثل 23,2% من مجموع السكان. في حين سيعرف عدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن 15 سنة انخفاضا بسبب التراجع المفترض في الخصوبة[5].

رسم بياني رقم 2: المعدل التركيبي للخصوبة

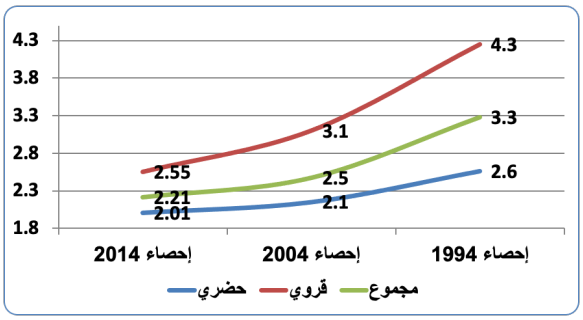

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 2014

لقد انخفضت الخصوبة في المغرب بشكل ملحوظ منذ بداية الستينات. فقد انتقلت من 7,2 طفل لكل امرأة سنة 1962 إلى (2,21 طفل لكل امرأة) سنة 2014. في المجال القروي، انخفضت الخصوبة من 6,91 سنة 1962 إلى 2,55 سنة 2014[6].

هذا الاتجاه التنازلي للخصوبة يرجع، أساسا، إلى استعمال وسائل منع الحمل لتحديد النسل؛ تراجع سن الزواج الأول، وانتشار ظاهرة العزوبة والعدول عن الزواج مقابل

[5] Haut-Commissariat au Plan du Maroc 2015: Projections de la population et des ménages 2014-2050

[6] المندوبية السامية للتخطيط 2014: مذكرة حول مستوى واتجاه الخصوبة في المغرب. ص، 1.

الاتجاه نحو حياة فردية. بالإضافة إلى الضائقة الاقتصادية التي تجعل مداخيل الأسر لا تكفي لسد رمق العيش.

ومن بين الانعكاسات التي تترتب عن هذا الوضع، هو أن عملية التعويض عن القوة العاملة مستقبلا ستكون صعبة، لأن الخلف في الزيادة السكانية لن يعوض خسارة السكان النشيطين، مما سينعكس سلبا على الاقتصاد المغربي. كما أن هذا الانخفاض سيقود حتما إلى شيخوخة الهرم السكاني. الأمر الذي سيطرح تحد جديد يتمثل في التحكم في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لشيخوخة السكان ومعالجتها.

٢- الاقتصاد القروي

بعد أن سجل الاقتصاد الوطني، نسبيا، مستويات قوية من النمو في بداية سنوات 2000، تضاءلت قدرته، تدريجيا، على خلق الثروات وفرص الشغل. وهكذا انتقلت وتيرة نمو الاقتصاد الوطني من 4,8% كمعدل سنوي خلال الفترة 2000 - 2009 إلى 3,5% خلال الفترة (2010-2019) و2,8% بين (2018و2019)[7]. وعلاوة عن ذلك، اتسم الاقتصاد بالضعف فيما يخص خلق فرص الشغل[8].

فما هي انعكاسات ضعف وثير نمو الاقتصاد الوطني على مستوى الاقتصاد القروي؟

*** على مستوى الفلاحة**

حظي القطاع الفلاحي المغربي بالأولوية منذ فجر الاستقلال من خلال برامج بناء السدود، والتهيئة العقارية، والتمويل، والهيكلة لتشجيع الرأسمالية الزراعية الموجية نحو الصادرات والمندمجة في النظام العالمي.

إلا أن الاستثمارات الضخمة الموظفة في القطاع الفلاحي خلال العقود الأخيرة، لم ينتج عنها ذلك التطور المنشود في الإنتاج الذي يهدف لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى عيش الساكنة القروية.

ويواجه القطاع الفلاحي، الذي يعتبر مصدر عيش 80% من سكان العالم القروي اليوم، العديد من الإكراهات التي تعيق تنميته. وتشمل هذه الإكراهات فتح القطاع أمام المنافسة الدولية، وتوالي سنوات الجفاف، والطابع المعقد للنظام العقاري الفلاحي، وضعف تأهيل اليد العاملة جراء مغادرة الشباب ذوي المؤهلات والمستوى الدراسي الأعلى نحو المدن[9].

[7] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021: النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع. تقرير عام. ص، 24.

[8] انتقل صافي إحداث فرص الشغل من حوالي 144.000 منصب إلى 69.000 منصب في المتوسط السنوي على التوالي بين - 2000 و2009 - 2010 - 2019 راجع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بناءً على بيانات المندوبية السامية للتخطيط.

[9] المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 2019: النموذج التنموي الجديد للمغرب. ص، 96.

رغم ضخامة الاستثمارات في القطاع الفلاحي، خاصة في الدوائر المسقية، يبقى الإنتاج الزراعي في المغرب خاضعا للتقلبات المناخية وحساسا تجاه الظروف والعوامل الطبيعية المختلفة.

*** على مستوى الصناعة**

غداة حصول المغرب على الاستقلال، انخرطت الدولة المغربية في تنفيذ إستراتيجية وطنية للتصنيع قائمة على تطوير الصناعة الثقيلة. وقد حصر المخطط الخماسي الأول 1960 - 1964التنمية الصناعية في الهدف المتمثل في مواكبة تطور القطاع الفلاحي.

بيد أن هذه السياسة لم تنفذ تنفيذا كاملا، كما أن المخطط الثلاثي 1965 - 1967 والمخطط الخماسي 1968 - 1972 لم يستطيعا إحداث تغيير جذري في المشهد الصناعي للمغرب في تلك الفترة[10].

*** البنية التحتية والمرافق الاجتماعية بالعالم القروي**

عرف المغرب قفزة نوعية في ميدان البنية التحتية والتجهيز والخدمات الاجتماعية منذ الاستقلال، فجل اهتمامات الدولة كانت تروم إلى تحقيق نسبة عالية في الاستفادة من هذه التجهيزات في مختلف التراب الوطني.

لكن توجهات الدولة في هذا المجال اتصفت بالانتقائية، بحيث توجهت إلى المجالات الأكثر حظا، كما تم إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر قابلية للبنية التحتية، والتي استثني منها بالطبع العديد من الأرياف المغربية، وهكذا عرفت تراكما للتخلف في جميع المجالات، كرسه النقص الحاد في التجهيز الذي خلفه الاستعمار سابقا.

ولا يزال جزء هام من العالم القروي يعيش في عزلة بسبب الافتقار إلى البنيات التحتية والتجهيزات ووسائل النقل والاتصال. ويواجه جزء من ساكنة العالم القروي مشكلتي الشغل الناقص وتعاقب سنوات الجفاف، مما يدفعها إلى التفكير في الهجرة نحو المدن[11]. فما هي مؤشرات مختلف الإنجازات على مستوى البنية التحتية والخدمات بالوسط القروي؟

*** الشبكة الطرقية: ضعف معدل الولوجية بالوسط القروي**

ورث المغرب عن الاستعمار خلال المرحلة الأولى من الاستقلال شبكة طرقية تتميز بخاصيتين: فمن جهة، كانت الطرق محدودة، ومن جهة أخرى، كانت موجهة إلى المحور الأطلسي مما أسهم في تهميش البوادي.

وقد عرفت سنة 1995 بداية انطلاق البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية (PNRR) الذي يرمي إلى تحسين معدل ولوج السكان القرويين للخدمات الطرقية، والحد من التفاوتات بين المناطق[12]. إلا أنه، عند نهاية البرنامج الوطني للطرق القروية الأول، بداية سنة 2006 لم تتعدى نسبة الساكنة القروية المستفيدة من طريق قابلة للاستعمال

[10] المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 2017 : تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومندمجة ومستدامة. صص، 35-36.

[11] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2019: مرجع سابق. ص، 96.

[12] المغرب الممكن 2006: إسهام في النقاش العام من اجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية. ص، 99.

على طول السنة ومن دون انقطاعات ظرفية أو لأسباب مناخية 54%، وتأسيسا على هذا المعطى، هدف البرنامج الوطني الثاني رفع هذه النسبة إلى 80% عند نهاية 2015، من خلال بناء وتهيئة 15560 كلم من الطرق القروية على مدى عشرة سنوات[13].

وحسب تحليل المعطيات الخاصة بالبرنامج الطرقي الأول، فإن بلوغ هدف الولوجية لم يتحقق سوى في 34 إقليم من أصل 53 إقليم. كما أن الوثيرة السنوية المحددة لم تحترم بل بقيت في حدود 1309 كلم في السنة بدل 1500 كلم في السنة. هذا مع العلم أن الميزانية الخاصة للبرنامج عرفت زيادة ب 4281 مليون درهم[14]، أي بنسبة 27%.

يستخلص من خلال توطين مشاريع هذا البرنامج ترابيا، أن بناء الطرق لم يكن دائما مؤسسا على مبدأ الخصاص بالاعتماد على نسبة الولوجية والمؤشر التفاضلي إلا نادرا، حيث في أغلب الحالات يستفيد من أكبر عدد من الكيلومترات الجهة أو الإقليم الأحسن ولوجيه أو ذات مؤشر تفاضلي مهم.

أما بخصوص الطرق غير المصنفة والتي يصل عددها إلى 11444 كلم، فإن البرنامج الأول لم ينتج منها إلا نسبة ضعيفة قدرت ب 10 %، كما أن البرنامج الثاني لم يحقق إلا نسبة 44 % من إنتاج هذه الطرق بالعالم القروي[15].

إن السؤال المطروح هنا هو ما مدى ملاءمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني، لحاجيات العالم القروي من الطرق، ومدى تناسق مكونات هذا البرنامج ليكون في خدمة تطوير البنيات التحتية الطرقية لفك العزلة عن أكبر عدد ممكن من الساكنة القروية والجبلية؟

*** مؤشرات الربط بشبكة الماء والكهرباء ضعيفة**

لا يمكن الحديث عن واقع التنمية بالعالم القروي، دون التطرق إلى مسألة التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وفي هذا السياق، نشير إلى أن المغرب قطع أشواطا مهمة، في تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، عبر البرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER)[16]. وكان الهدف من وراء هذا

[13] وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك 2017: الأوراش والإصلاحات الكبرى 2012 – 2016، ص، 34.

[14] مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المجال القروي والجبلي، 2016: تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول "التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية" ص، 15.

[15] مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المجال القروي والجبلي، 2016: تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول "التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية" ص، 87.

[16] أطلقت السلطات العمومية سنة 1995 برنامجا وطنيا لتزويد العالم القروي بالماء الشروب أطلق عليه اسم البرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER)

البرنامج هو رفع معدل الولوج من 14% سنة 1995 إلى 80% في سنة 2010[17].

إلا أن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج لم تحقق نتائج مرضية، إذ يتبن من خلال نتائج إحصاء المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014، أن نسبة الربط المترلي بشبكة الماء لم تتجاوز 39,7% بالعالم القروي. وبالتالي نجد أن أغلب سكان المجال القروي لازالت تعتمد على طرق أخرى للتزود بالماء الشروب؛ كالحنفيات العمومية، نقط الماء (الآبار) والعيون.

أما بالنسبة لتزويد الساكنة القروية بشبكة الكهرباء، فقد تم التفكير في برنامج أكثر شمولية خلال بداية التسعينات تتحقق فيه الإرادة العمومية مع الواقع المعيش للسكان القرويين، وفي هذا الإطار، صادقت الحكومة في عام 1995 على برنامج الكهربة القروية الشمولي (PERG)،

إلا أن هذه النسبة العامة المسجلة بالعالم القروي، تسجل تفاوتات جهوية وإقليمية، بحيث تسجل الجهة الشرقية أضعف نسبة للكهربة بمعدل 97,16%، وإقليميا تعتبر النسبة الأقل هي تلك المسجلة في إقليم خنيفرة بنسبة كهربة قروية تعادل 79,60%18. وحسب نفس التقرير، ظل عند نهاية 2015، أكثر من 1,3 مليون مواطن يعيشون بدون كهرباء[19].

إضافة إلى ذلك، يطرح التخلص من المياه العادمة في الوسط القروي معضلة كبرى، حيث أن نسبة الأسر في الوسط القروي التي لها مساكن تتصل بشبكة عمومية للصرف الصحي لا تتعدى 2,8%[20]. وهذا يطرح مشاكل حقيقية بالوسط القروي، وذلك بالنظر إلى آثاره السلبية على البيئة.

*** على مستوى التعليم**

يعتبر التعليم من الخدمات الأساسية التي يحق لكل مواطن الاستفادة منها، فدوره يبقى جوهريا في إعداد الإنسان وتمكينه من المكتسبات الضرورية التي بواسطتها يستطيع أن يكون فاعلا في مجتمعه.

تضع السياسة العمومية نصب عينيها مسألة التعليم، لذلك توليه أهمية بالغة في مخططاتها وبرامجها، لأن الهدف الأسمى من التعليم إلى جانب القطاعات الأخرى يبقى دائما هو تكوين الموارد البشرية، ولا تتحقق هذه الغاية إلا عن طريق التربية والتكوين.

رسم بياني: معدل الأمية حسب الجنس ووسط الإقامة سنة 2014

[17] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017: تنمية العالم القروي التحديات والآفاق. إحالة ذاتية. ص، 49.
[18] تقييم برنامج الكهربة القروية الشمولي(PERG)مجلس النواب البرلمان، دورة أبريل 2016. ص، 28 - 29.
[19] تقييم برنامج الكهربة القروية الشمولي(PERG)مجلس النواب البرلمان، دورة أبريل 2016. ص، 33.
[20] المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 2019: النموذج التنموي الجديد للمغرب. ص، 50.

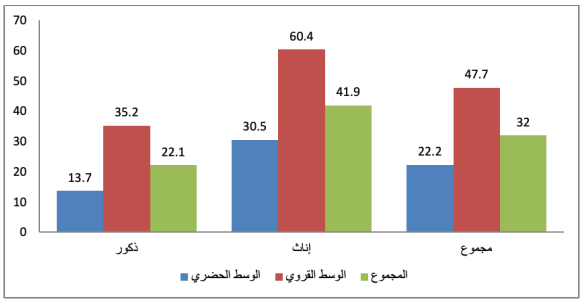

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 2014

بصرف النظر عن كل الإصلاحات التي همت قطاع التعليم، إلا أن النظام التربوي يصطدم بهشاشة بنيوية تفسر محدودية مردوديته ويمكن إجمالها فيما يلي: اختلالات في التعلم؛ ارتفاع نسبة الهدر المدرسي؛ تفاقم الفوارق. هذه الإكراهات جعلت المغرب يحتل المراتب الأخيرة عالميا من حيث جودة التعليم[21].

*** تدني الخدمات الصحية بالعالم القروي**

تعتبر الصحة إلى جانب التعليم من بين الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن المغربي، وبالتالي تسعى الدولة إلى تحقيق تغطية شاملة للتراب الوطني في مجال المراكز والمستوصفات الطبية والاستشفائية، منطلقها في ذلك، أنه لا تنمية بدون صحة، فتسهيل ولوج السكان إلى الخدمات الصحية من الأولويات التي ركزت عليها الدولة منذ الاستقلال، لكن رغم المجهودات المبذولة فإن هناك عجزا وتأخرا مسجلا في هذا الميدان.

وقد عانى قطاع الصحة العمومية بالمغرب من عدة مضاعفات اجتماعية ومادية، مرتبطة أساسا بالنمو الديموغرافي المتزايد منذ فجر الاستقلال، مقابل هزالة الدعم المادي واستئثار فئة قليلة من صلاحيات التغطية الصحية بالمستشفيات العمومية[22].

وعلى خلاف ذلك، قامت الدولة المغربية باستثمارات مهمة في مجال الصحة، غير أنها تعترف ب "كون الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي، وبين الساكنة الميسورة والساكنة الفقيرة، والجهات والأقاليم ما تزال قائمة سواء على مستوى المؤشرات ذات الصلة بالحالة الصحية للسكان أو المؤشرات المتعلقة بالاستفادة من الرعاية الطبية والتغطية من لدن مصالح الصحة العمومية[23]. كما أن المجهودات المبذولة في توفير العلاجات الصحية الأولية بالمجالات القروية، كانت مرتكزة على التلقيح الجماعي والوقاية من الأمراض عن طريق فرق متنقلة، وبقيت عاجزة فيما يخص الولوج إلى الخدمات الصحية[24].

وتتكون شبكة مؤسسات الرعاية الصحية بالوسط القروي كما يلي: المراكز الصحية القروية من المستوى الأول؛

[21] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021: مجموع المذكرات الموضوعاتية .. مرجع سابق. ص، 76.

[22] الخالدي مريم 2019: دليل الصحة المهنية بالقطاع الصحي بالمغرب. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطب. كلية الطب والصيدلة، جامعة محمد الخامس الرباط. ص، 11.

[23] المرصد الوطني للتنمية البشرية 2013: دراسة حول الفوارق في الاستفادة من الرعاية الطبية بالمغرب . تقرير موجز. ص. 2.

[24] المغرب الممكن 2006: مرجع سابق. ص، 97.

المراكز الصحية القروية من المستوى الثاني؛ المستوصفات القروية. وقد بلغ عدد مؤسسات الرعاية الصحية حوالي 2038 مؤسسة في الوسط القروي سنة 2017، إلا أن معدل الشمول بالخدمة لم يبلغ سوى مؤسسة واحدة لكل 11600 نسمة[25].

أما بالنسبة لمعدلات الأطباء لكل نسمة، فإنها تسجل فوارق كبيرة بين مختلف المجالات المغربية، فعلى سبيل المثال لا يسجل إلا (طبيب واحد لكل 9000 نسمة بالحسيمة، مقابل طبيب لكل 4800 نسمة في تطوان وطبيب لكل 800 نسمة في الرباط)[26]. بل نجد أحيانا هذه المؤسسات الصحية بالعالم القروي ينعدم فيها الطبيب، كما هو الحال للمركز الصحي بجماعة عبد الغاية السواحل والتي تضم أكثر من 25000 نسمة، حيث تبين من خلال قيامنا بالبحث الميداني سنة 2019 أن المركز لا يتوفر على الطبيب منذ أزيد من ثلاث سنوات، ويعمل به ممرضين، وممرضة و3 مولدات فقط، أي بمعدل ممرض(ة) ومولدة لكل 8600 نسمة على صعيد الجماعة[27].

وهكذا، فالفوارق قائمة في عدد من الجهات والأقاليم حيث يبقى الفارق مع المعدل الوطني للخدمات في الوسط القروي مرتفعا نسبيا.

*** على مستوى السكن**

شهدت المناطق القروية تسارع وتيرة التوسع العمراني خلال السنوات الأخيرة. ولم تقتصر تجليات عملية التوسع العمراني على الهجرة القروية نحو المدن الكبرى فحسب، بل همت أيضا إنشاء مراكز حضرية جديدة في المجال القروي[28].

فيما يتعلق بالسكن في الوسط القروي، فإنه يتسم بتشتت كبير للمنازل، وانعدام ظروف صحية لائقة وحد أدنى من الخدمات الأساسية. كما أنّ المراكز القروية التي تقام بدون مخطط تهيئة في معظم الأحيان تعاني من مشاكل التطهير السائل والبنيات التحتية[29].

[25] Ministère de la Santé 2018 : Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale (ENPSF - 2018) Rabat, Maroc. P. 4.

[26] الصابري سعيد 2014: "الريف بين التهميش والتنمية" ورد في الريف وإشكالية التنمية، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. مطبعة الرباط. ص، 81.

[27] بوهلال إلياس 2019: الفلاحة وآفاق التنمية الترابية بجماعة عبد الغاية السواحل. بحث لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ابن طفيل، القنيطرة. ص، 182.

[28] المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 2019: النموذج التنموي الجديد للمغرب. ص، 96.

[29] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017: تنمية العالم القروي التحديات والآفاق. إحالة ذاتية. ص، 16.

*** التوجهات الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد تجاه العالم القروي**

يتطلب تصحيح الأوضاع الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية بالعالم القروي تنفيذ مجموعة من المشاريع البناءة والجريئة، الكفيلة بتطوير الإنتاج الزراعي وإعطاء نفس جديد للاقتصاد القروي وظروف العيش به.

وعليه، فإن التحدي الأساسي اليوم، هو معالجة التفاوتات تفاديا لإعادة إنتاج نفس الأعطاب، من خلال تخطيط لسياسات عمومية حقيقية وملموسة، تقوم على إعطاء نفس جديد للعجلة التنموية لبلادنا من خلال مبدأ العدالة الترابية بين المجالات الساحلية والمجالات القروية. غير أن الأمر يستدعي الجرأة في الطرح والشجاعة في مقاربة النموذج التنموي الجديد بالشكل الذي يستحضر التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية بين المدن والقرى.

وتتمثل أهم التوجهات الإستراتيجية التي حددها النموذج التنموي الجديد للنهوض بالعالم القروي في:

*** الاعتراف ب "الدوار" كوحدة ترابية وتعزيز مشاركة سكانها**

تنبه تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد للقصور الذي يغيب الدوار عن القرار اللامركزي خدمة للتنمية القروية، مقترحا بذلك، إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترابية وتشجيع ترابطها، من خلال الاعتراف بمكانة الدوار كوحدة ترابية أساسية ومحورية؛ تتيح تجميع المعطيات والبيانات بشكل موثوق عن الساكنة لاستخدامها في بلورة السياسات العمومية المحلية وإنعاش الاستثمار المحلي وتشجيع روح المبادرة[30].

وتتعزز مكانة الدوار في تدبير المستوى الترابي وفق تصور تقرير النموذج التنموي بإحداث لجان على مستوى الجماعة تضم ممثلين عن مختلف الدواوير، تعويضا عن القصور التمثيلي برسم الانتخابات الجماعية، وضمانا لتمفصل حيوي بين إطار للعيش والمستوى اللامركزي، بما يتيح ذلك من خلق فرص للاستثمار والإنتاج والإشعاع، تعود إيجابا على تنمية العالم القروي.

*** مواكبة تهيئة المجال القروي عبر وسائل ملائمة**

في ضوء التهيئة العمرانية بالمجال القروي، قدم النموذج التنموي الجديد جملة من التوصيات، نذكر منها:-

١- مراعاة خصوصيات العالم القروي، وذلك بالحفاظ على الأراضي الزراعية، ومستوى أمن الساكنة، وشروط العيش الصحية للمساكن، والأخذ بعين الاعتبار وظيفة البنايات المخصصة للاستغلال الزراعي وتربية الماشية وغيرها وكذا بنيات جديدة للسياحة الإيكولوجية.

٢- إعادة التفكير في التعمير بالعالم القروي، عبر صياغة نصوص تشريعية ضمن

[30] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021: مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد. الملحق رقم 2. المملكة المغربية. ص،200.

مدونة واحدة واضحة المعالم، بطريقة مندمجة مع المدن الصغيرة والمتوسطة.

٣- إضافة إلى ربط أماكن العيش القروية بالمراكز القروية الصاعدة، وتغطية المرافق العمومية للعالم القروي[31].

*** تطوير أكبر للفلاحة العائلية عبر نظام مناسب للدعم والتحفيز**

تحتل الفلاحة العائلية مكانة خاصة من ناحية الإنتاج، كما تشكل احتياطيا من اليد العاملة. فبالإضافة إلى أن الفلاحية العائلية تتكلف بمعيشة جزء هام من العاملين بها، فإنها تساهم في التوازن الاقتصادي الوطني على عدة مستويات:-

١- توفر للمدن، كيفما كانت ظروف السوق، كميات لا يستهان بها من المواد الغذائية.

٢- تمد الفلاحة الصناعية بجزء هام من اليد العاملة الموسمية والمؤقتة.

٣- كما تشكل سوقا واسعا لقطاعات اقتصادية أخرى مرتبطة بها.

إن هذا الدور الخاص الذي تلعبه الفلاحة العائلية غالبا ما يكون غير معترف به، على الرغم من أنه يمثل حوالي 5 ملايين هكتار من الأراضي المزروعة بالحبوب سنويا بالمغرب[32].

في هذا الإطار أكد النموذج التنموي الجديد على أهمية المحافظة على الفلاحة العائلية والتضامنية وتطويرها، إلى زراعات قابلة للتكيف مع المخاطر المناخية وتضمن الأمن الغذائي. وألزم كذلك، بتوجيه دعم صندوق التنمية الفلاحية صوب هذه الفئة من الفلاحين، قصد تجاوز الصعوبات التقنية والمالية والتأمينية التي تواجههم. كما أكد على ضرورة تشجيع أنماط الإنتاج والتسويق الخاصة بالتعاونيات والتي تمكن من الانتقال إلى "اقتصاد الوفرة" بالنسبة للمنتجين الصغار. وتثمين الإنتاج عبر منصات لوجيستيكية للمنتجات الغذائية (أسواق الجملة، والمجازر، وسلسلة التبريد والنقل، والتخزين والتعبئة...).

وفيما يخص العقار القروي، أوصت اللجنة بتبسيط أنظمة العقار القروي قصد المحافظة على الرصيد العقاري. وكذا معالجة إشكالية

[31] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021: مجموع المذكرات الموضوعاتية .. مرجع سابق. ص، 200.

[32] الكراوي إدريس 1998: المغرب والمستقبل تأملات في الاقتصاد والمجتمع. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. الطبعة الأولى. صص، 94 – 95.

تقسيم الأراضي الفلاحية بتشجيع تجميعها وذلك عبر تحفيزات ملائمة[33].

*** توفير شبكة رقمية للعالم القروي كرافعة للإدماج**

نظرا للدور الذي تلعبه الشبكة الرقمية في إحداث التغيير داخل المجتمع وكذا لربط مختلف التفاعلات التي يمكن أن تنشأ بين الأفراد. أوصى النموذج التنموي الجديد بوضع بنيات مناسبة تمكن الساكنة القروية من الولوج إلى شبكة معلوماتية عالية الصبيب، تستطيع من خلالها الولوج إلى منصات الخدمات العمومية بين الدولة والمواطن، وتمكن من تطوير وسائل تقديم خدمات التعليم والصحة.

كما أكد على ضرورة تعميم الشبكة الرقمية على العالم القروي لتوفير المعلومة وكذا الاستفادة من أساليب ومنصات التسويق والتي ستمكن من توزيع عادل للثروة التي يتم حاليا الاستحواذ على جلها من طرف الوسطاء[34].

وهكذا، فإن توفير الشبكة الرقمية بالعالم القروي في العصر الحديث، أمر ضروري لما تؤديه هذه الآلية من أدوار مهمة ومؤثرة في حياة المجتمع، إذ يناط بها تسليط الأضواء على زمام المبادرة في طرح الخطط وإثارة المعرفة الإنسانية التي تؤدي بدورها إلى تنمية المجتمع بشكل عام.

*** الارتقاء بالدائرة من مجرد وحدة إدارية تقليدية إلى مستوى إداري للقرب**

خلص تقرير النموذج التنموي الجديد إلى أن التنظيم الترابي كما هو موجود حاليا لا يسمح بخدمة فعالة تغطي كل المناطق إلى أبعد حلقة، بمعنى أن المستوى الجماعي كوحدة ترابية يعتبر أصغر من أن يسمح بتوفير فعال للخدمات العمومية، في حين اعتبر أن المستوى الإقليمي بدوره يبدو أكبر نسبيا من أن يضمن تنسيقا ناجعا لهذه الخدمات العمومية. وعليه، تم التركيز على التنظيم الجديد حول "مشروع الدائرة" والارتقاء بها إلى حلقة وصل بين الإقليم والجماعة.

ويهدف هذا المشروع إلى معالجة الخصاص المسجل في الخدمات العمومية الموجهة للعالم القروي، ويطمح إلى أن تصبح الدائرة هي مستوى تخطيط وإنجاز سياسات التنمية الترابية[35].

---

33 اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021: مجموع المذكرات الموضوعاتية .. مرجع سابق. ص، 201.

34 اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021: مجموع المذكرات الموضوعاتية .. مرجع سابق. ص، 201.

35 اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021: مجموع المذكرات الموضوعاتية .. مرجع سابق. ص، 203.

وأمام هذه المهام الجديدة، يمكن أن نتساءل عن مدى توفر هذه الدوائر على الموارد البشرية والمادية اللازمة التي ستمكنها من تخطيط وإنجاز سياسات التنمية الترابية وإنجاز الخدمات العمومية الموجهة للعالم القروي؟ وهل ستخول لرئيس الدائرة مهام جديدة على حساب تقليص مهام رؤساء الجماعات؟

يستنتج مما سبق، أن التنظيم المتجدد للمستويات الترابية أنصف الدوار بالاعتراف به كوحدة ترابية، وجعله نقطة انطلاق التخطيط الترابي، ونقطة النهاية لتحقيق تنمية قروية، تنعم فيها ساكنة الدوار بمستوى عيش ملائم، كما ارتقى بالدائرة من خلال تجاوز وضعها التقليدي في اتجاه جعلها محطة للتنسيق والتواصل والإشعاع الترابي وتقديم الخدمات العمومية، لخلق بيئة محفزة على دعم الفعل الاستثماري خدمة للساكنة.

*** رهان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالعالم القروي**

إذا كان العالم القروي عرف تحولات عميقة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وما رافقه من تحسن في الولوجيات وتطور البنيات التحتية، كنتيجة لمجموعة من السياسات العمومية التي خططت لها الدولة، إلا أن التقارير والإحصائيات الرسمية (تقارير المندوبية السامية للتخطيط؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ تقارير التنمية البشرية...إلخ. تبين ضعف فعالية تلك السياسات، إذ لا يزال قسم كبير من سكان القرى، وخاصة الشباب منهم، يعيشون الهشاشة والفقر. بمعنى آخر، أن البرامج لم تحدث تحولا سوسيو اقتصاديا تجعل الإنسان القروي " العنصر البشري "في قلب الاستراتيجيات. الأمر الذي كرس التهميش والهشاشة بمختلف تجلياتها.

وعليه، فإن كسب رهان تحقيق التنمية بالعالم القروي اليوم، يتطلب اعتماد سياسة تنموية مجالية في إطار الجهوية المتقدمة، وذلك بالاستعمال العقلاني للمجال وباستثمار الطاقات والإمكانيات من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وكسب هذا الرهان لن يتأتى إلا من خلال العمل على ضمان التقائية برامج وتدخلات جل الفاعلين العموميين والترابيين والخواص، إضافة إلى العمل على تقوية الموارد المالية للجماعات وتأهيل الموارد البشرية بها باعتبارهما ركيزتين ضروريتين لنجاح التدبير الترابي.

وبما أن الجماعات الترابية أصبحت المجال الترابي الأنسب لبلورة الاستراتيجيات التنموية، تترجم عبر برمجة وتنفيذ برامج ومشاريع تخدم الشأن الترابي، فإن من شأن تبني الفاعلين المحليين آليات جديدة في تدبير التراب من قبيل الذكاء التراب والتسويق الترابي التعرف على إمكانيات وقدرات المجال المحلي، وكذا نقائصه واحتياجاته والمعوقات التي تعترضه خلال عملية التنمية، كما تمكن هذه الآليات من توفير المعلومة للشركاء الاقتصاديين والمهتمين بالاستثمار.

فالإستراتيجيات التقليدية المعتمدة كشفت عن عجزها في استيعاب وتخطي الإكراهات الاقتصادية التي يواجهها المجال القروي، مما أضحى تبني وابتكار استراتيجيات حديثة أكثر تطورا لمواكبة تحولات السياسات التنموية وطنيا ودوليا.

*** تطوير استراتيجية الذكاء الترابي على المستوى المحلي**

ترتبط تنمية المجالات الترابية بمستوى قدرة الفاعلين المحليين على ابتكار آليات حديثة لمواجهة التحديات المتزايدة والضغط الكبير للسكان، آليات تقطع مع التدبير التقليدي

للشأن المحلي وتؤسس لقواعد التدبير الحديث وجعلها في خدمة التنمية المحلية.

حاول العديد من الباحثين تعريف الذكاء الترابي، لكن لا يزال من الصعب حصره في مفهوم موحد وشامل نظرا للمصلحة التي يمثلها، وواقعه، والنطاق الذي يخضع له. وتؤكد التعريفات الأولى للذكاء الترابي، التي قدمت في سنتي 2000 و2001، على وجود صلة قوية بين المعرفة والعمل، وهي صلة مميزة لمجتمع المعرفة، في تنمية التراب[36].

والذكاء الترابي هو مجموعة المعارف المتعددة التخصصات التي تساهم، من ناحية، في فهم الهياكل والديناميات الترابية، ومن ناحية أخرى، أداة في خدمة الفاعلين في التنمية المستدامة للمناطق37. كما أنه جهاز يمكن من ربط المعلومات الاستراتيجية بالإجراءات التشاورية والجماعية المتخذة من طرف الفاعلين المحليين وإدماجها في عملية صنع القرار المشترك[38] وفي نفس السياق، مساعدة الفاعلين الترابيين على صنع القرار الفعال من أجل مواجهة التغيرات البيئية الدائمة. ليبقى الهدف الرئيسي من الذكاء الترابي هو الدفع بالجماعات الترابية نحو التقدم ورفعها من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى على امتداد فترة زمنية خطط لها بإحكام.

ويرتكز الذكاء الترابي على عدة مفاهيم كالمشاركة والانخراط والتواصل والشراكة التي يضاف إليها البعد المعلوماتي المتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[39]. لذلك يعتبر وسيلة لبناء المعرفة.

إن تطبيق آلية الذكاء الترابي بالشكل الصحيح في عملية التنمية القروية، يقتضي القيام بخمس مراحل مفصلة بطريقة منطقية وترتيب زمني. المرحلة الأولى تسمى مرحلة التحضير والاستعداد وتحديد التراب المعني. ويلي ذلك مرحلة تتعلق بجرد التراب والتحليل التشخيصي. ثم تأتي مرحلة صياغة الرؤية والتوجهات الاستراتيجية والأهداف والبرامج المحددة.

[36] LAAMRANI EL IDRISSI Safae 2022 : L'intelligence territoriale appliquée à la région Rabat-Salé-Kénitra. Revue Française d'Economie et de Gestion « Volume 3 : Numéro 8 » p. 206.

[37] GIRARDOT, Jean-Jacques, 2005: « Concepts, principes, et outils de la méthode catalyse, L'animation territoriale : une question de méthode ? », https://halshs.archivesouvertes.fr/MSHE/halshs-01022346/file/REIT-2005-Liege-Girardot.pdf. P. 135 (consulté le 30/12/2022).

[38] BERRICHI Abdelouahed et Soukaina KAJJOUT 2020: L'intérêt des indicateurs dans une approche d'intelligence territoriale. Dossiers de Recherches en Economie et Gestion Dossier 9, N° 1. P. 27.

[39] LAAMRANI EL IDRISSI Safae 2022: L'intelligence territoriale appliquée. » Op cit. p. 205.

ومرحلة التنفيذ تليها مرحلة المراقبة والتقييم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المراحل الشاملة الأخرى في عملية التنفيذ، ولا سيما الاتصالات، والمساعدة، والدعم، وما إلى ذلك.

فعلى عكس ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن من كون المعنيين بهذه الاستراتيجية هم فقط المنتخبون المحليون، فإن هذه المهمة تهم مختلف الفاعلين الترابيين، دون إغفال دور كل من المنظمات غير الحكومية بمختلف فعالياتها، والفاعلين الاقتصاديين، وكذا الخبراء ومراكز الأبحاث في تطوير هذه الاستراتيجية وإنجاحها.

وبالتالي، فإن اعتماد الذكاء الترابي على مستوى الجماعة، سيساهم في تحقيق تنمية ترابية ذكية مستديمة متوازنة ومنصفة. فاستخدام الكفاءة التكنولوجية على الصعيد المحلي سيمكن من توفير المعطيات وجمع الاحصائيات واستقرائها، كما سيساعد الفاعلين على اتخاذ القرار الأقرب للموضوعية، في أقصر مدة ممكنة وتوزيعه على مجموع الهياكل التنفيذية بالسرعة والدقة المطلوبتين.

كما سيمكن المنتخبين من إعداد برامج عمل الجماعات بشكل دقيق، بناء على المؤهلات والامتيازات الداخلية والأزمات التي تعرفها الجماعة وكذا التهديدات والمخاطر الخارجية التي تعترضها، وهو واحد من أهم وسائل التحليل الداخلي والخارجي، إذ يمكن من برمجة وضعية المجال والإمكانيات التي يتوفر عليها عبر مروره من عدة مراحل تتمثل في تحديد مجال الدراسة وجمع المعلومة وتحليلها ونشرها وهو جوهر الذكاء الترابي، ليتم العبور إلى مرحلة رقمنة التراب الذكي.

*** تطوير استراتيجية التسويق الترابي على المستوى المحلي**

إذا كان مفهوم التسويق ارتبط في بداية ظهوره، بإنتاج السلع وبيعها، فإنه أصبح في الوقت الراهن من بين الأدوات والآليات التدبيرية للجماعات الترابية من أجل تسويق ترابها، وبهذا أصبح التسويق عنصرا محددا للتدبير المحلي، وأحد مداخل التميز والابتكار.

غير أن السؤال الذي قد يطرح هنا، ما علاقة التسويق الذي ارتبط أساسا بإنتاج السلع والخدمات، بالتراب؟ وكجواب على ذلك، فإن التراب اليوم أصبح ينظر إليه كمنتوج قابل للتسويق، وذلك في إطار ظهور مفاهيم جديدة من قبيل الجماعة المقاولة.

يمكن تعريف التسويق الترابي بأنه «مجموع الأنشطة التي يقوم بها الخواص أو الجماعات نفسها بغاية توسيع شبكة الوحدات الاقتصادية المتواجدة بالجماعة عبر جلب أنشطة اقتصادية جديدة»[40]. كما ينظر للتسويق الترابي باعتباره المجهود المبذول لإضفاء قيمة أكبر على المجال، في الأسواق التنافسية للتأثير في سلوك المستثمرين عن طريق تقديم عرض

[40] CHAKOR Abdellatif 2004: Le Marketing territorial au service de la bonne gouvernance locale. REMALD, série : Managements Stratégiques, n° 5, p. 165.

تظهر قيمته أفضل من تلك المقدمة من طرف المنافسين الآخرين[41].

نستشف من مختلف هذه التعاريف، على أن التسويق الترابي، هو فرصة لإبراز الجماعة الترابية شخصيتها على جميع المستويات، وذلك عبر تسويق مؤهلاتها الترابية المحلية (اقتصادية، طبيعية، بشرية...)، مستغلة في ذلك كل التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل. وتسخير كافة الإمكانيات في سبيل تحقيق تراب جذاب وتنافسي يلبي احتياجات الساكنة، ويستقطب المقاولات والاستثمارات ورؤوس الأموال.

*** أسس استراتيجية تسويق التراب المحلي**

١- استغلال وسائل التواصل في عملية التسويق

تتوفر الجماعات الترابية على مجموعة متنوعة من الأدوات للتواصل والترويج لصورتها. ومن الأمثلة على ذلك: الصحف المحلية، واللوحات الإشهارية الإعلانات، الراديو والتلفزيون المحلي، وما إلى ذلك[42]. تعتبر هذه الأدوات من الوسائل الناجحة في تواصل الجماعة الترابية مع الفاعلين الاقتصاديين، بالنظر إلى كونها أداة تمكن من توفير معلومات ومعطيات كفيلة بإقناع المقاولات على الاستثمار داخل تراب الجماعة.

وفي هذا الإطار، ينبغي تعميم شبكة الأنترنيت في العالم القروي حتى يتسنى إحداث مواقع خاصة بكل جماعة ترابية، وذلك لتسهيل ولوج مختلف الفاعلين بأقل تكلفة إلى التراب لمعرفة الخصائص والمحفزات.

٢- تأهيل وتثمين الموارد الترابية المحلية

يعتبر تثمين الموارد الترابية أحد المحطات الأساسية في أي استراتيجية للتسويق الترابي، إن من شأن ذلك أن يقدم صورة واضحة عن التراب (المؤهلات التي تتميز بها) وإعطاء قدرة على منافسة الجماعات الأخرى في جلب الاستثمارات.

عموما، إذا كان الهدف الأساسي من التسويق الترابي هو جذب الاستثمارات، وخلق دينامية تنموية تعيد رسم معالم الحيز الترابي، وجعله في الاتجاه الصحيح الذي يخدم الإنسان ويضمن له الرفاه والطمأنينة، فإن هذه الإستراتيجية يجب أن تقوم على جملة من المرتكزات والقواعد المضبوطة ذات الأسس العلمية التي تجعل منه آلية تدبيرية تهدف إلى الرفع من وثيرة النمو والتنمية ببلادنا من جهة، والنهوض بالعالم القروي وتطوير جاذبيته وقدرته التنافسية من جهة أخرى.

وهكذا، تتضح بشكل جلي نوعية العلاقة الوطيدة بين كل من الذكاء الترابي والتسويق الترابي، حتى أنه يمكن التسليم بأن التسويق المتوازن لمجال ترابي معين يقترن بتفعيل

41 المصمودي نجيب 2014: الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة. منشورات سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات. العدد الأول. الطبعة الأولى. ص، 15.

42 AZOUAOUI Hassan 2009: L'apport du marketing territorial à la bonne gouvernance locale au MAROC : Cas de la province de Ouarzazate. « Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing », n° 1, P. 250.

ذكاء ترابي يوازي بين الهدف والإمكانية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترتيب الأولويات وتقديم الضروريات والاستغلال الجيد للزمن.

٣- دعم ومواكبة مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالعالم القروي

إن التشخيص الاقتصادي والاجتماعي الذي كشفت وتكشف عنه التقارير الوطنية والدولية، بشأن التفاوتات الطبقية والمجالية بالمغرب، قد ساهم في إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، والتفكير في الاهتمام بنماذج اقتصادية جديدة من شأنها المساهمة في إعطاء نفس جديد للنمو الاقتصادي، إلى جانب القطاعين العام والخاص.

وفي هذا السياق، برز قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي، كنموذج اقتصادي مؤهل بما يكفي لتعبئة وتوفير الموارد اللازمة للمساهمة في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، باعتباره نموذجا اقتصاديا متميزا، يزاوج بين حيوية الدينامية الاقتصادية، وروح المبادئ والقيم الإنسانية للتنمية.

من هذا المنطلق، فالدولة لوحدها لن تقدر على معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالعالم القروي، مما يستدعي الاستعانة بجهد مكونات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن استراتيجية وطنية تحدد الأدوار وتستغل المخزون التقليدي في المجتمع. وهذا لن يتأتى إلا بتوفير السبل الفعالة لتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء بالرفع من كفاءة العاملين به أو تطوير المناخ المؤسساتي والقانوني المؤطر لأنشطته؛ بالإضافة إلى إعادة صياغة علاقة جديدة بين الجماعات، الأقاليم والجهات، لاسيما من خلال التفعيل الحقيقي والجدي لجميع آليات التضامن بين هذه المكونات الثلاث بشراكة مع مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

*** التـــــوصيات**

١- تقوية البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للمراكز القروية، وتنميتها لتكون في مستوى المراكز الصاعدة. وذلك، من أجل تعزيز قدراتها على تأطير العالم القروي اقتصاديا واجتماعيا.

٢- إصلاح الوضعية القانونية للعقار في الوسط القروي، وتحفيظ جميع الأراضي التي يملكها صغار الفلاحين مجانا.

٣- خلق مراكز فلاحية قروية للتأهيل الزراعي، بغية تكوين الفلاح القروي في مختلف مهن الزراعة وتربية الماشية وتعميق معرفته بالتقنيات الحديثة.

٤- تحسين مردودية مختلف المزروعات بواسطة استصلاح الأراضي الفلاحية، واستعمال البذور المختارة، ومختلف المدخلات الضرورية، وتكثيف الغراسة في الأراضي البورية الأكثر ملاءمة من حيث مناخها ونوعية ترباتها؛ تحسين إنتاجية تربية الماشية.

٥- تعبئة المزيد من الموارد المائية قصد توسيع المساحات المسقية، وهو ما يتطلب بناء السدود الصغيرة.

٦- تنويع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، وذلك عبر دعم قطاع الحرف الإنتاجية التقليدية منها والحديثة، لما لها من تأثير عن إيجاد فرص الشغل وتثمين المهارات في مختلف المهن.

٧- تقوية الصناعات التقليدية بالعالم القروي، التي تعتبر قطاعا واعدا، وإعطائها عناية خاصة من لدن المصالح المسؤولة.

٨- ابتكار أشكال جديدة من السياحة القروية اعتمادا على المؤهلات المحلية، إضافة إلى إنشاء قرى سياحية وتجهيزها ببنيات استقبال متطورة.

فضمن هذه التوصيات، تكمن، في نظرنا، النجاعة المستقبلية لنموذجنا التنموي الجديد وتتجسد عناصر المناعة الداخلية الضرورية للتحكم الجماعي في أين يسير العالم القروي، كنسيج وطني، قوي اقتصاديا متضامن اجتماعيا، ضامنا بهذا ديمومة هويته وخصوصيته القروية.

*** خلاصة**

إن العالم القروي لبلادنا يستحق الاهتمام والتنمية الحقيقية، لكونه عانى كثيرا من الإقصاء والفقر خلال الفترة الاستعمارية، ثم التهميش بعد الاستقلال، خاصة وأن المستعمر كان يهدف إلى استغلال الخيرات الطبيعية للبوادي، و لم يعمل على الاهتمام بالمجال القروي وتنميته أو تهيئته إلا في حالات معينة.

فالتنمية اليوم، لا تقاس فقط بالإنتاج الداخلي كما كان عليه الأمر سابقا، بل كذلك بمستوى التمدرس والتطبيب والمساواة وبالحرية واحترام حقوق الإنسان والتوازن البيئي. وهكذا، فإن تنمية العالم القروي، تقتضي بعث دينامية حقيقية لهذا المجال، وفك العزلة عن جميع الأرياف المغربية.

بيد أن الانتقال نحو التنمية المندمجة والمستدامة للعالم القروي، لا يتطلب فقط تعبئة الوسائل والآليات التقنية والقانونية والمالية الضرورية، وإنما يقتضي بالأساس تحولا جذريا في أساليب ومناهج التفكير والعمل والتدبير. ولن يتأتى هذا التحول المنشود، إلا بالاستثمار الأمثل في مجال الموارد البشرية وتعزيز الحكامة الترابية، إلى جانب التسويق الترابي والذكاء الترابي.

إن المعضلة الاقتصادية اليوم ليس أن تكون هناك تفاوتات اجتماعية واقتصادية ومجالية بين المجالين القروي والحضري، أو داخل المجال القروي نفسه، بل ألا تستطيع الدولة ومختلف الفاعلين الترابيين من تحويل هذه التفاوتات إلى فرص مرحلية منتجة عبر تفجير الطاقات المفرزة للثروات، وذات أثار جذب إيجابية في خدمة مكونات المجتمع.

إلا أن هذا التوجه، يتطلب الالتزام بالتوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد والعمل بمقتضياته في جو من التضامن والمبادرات الجماعية والإبداع والمنافسة النزيهة، وتطبيق آليات حديثة في تدبير الشأن المحلي قوامها الشراكة والتعاقد والتكامل الوظيفي بين مختلف مكونات الاقتصاد والمجتمع. كما أن الاهتمام بالدوار كوحدة ترابية، من شأنه أن يكون السبيل لتنمية الموارد الذاتية وتوظيفها بشكل عقلاني وترشيد استغلالها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم القروي.

وفي الأخير، فإن إرساء مقاربة مبنية على النتائج والأثر على حياة الساكنة، مع اعتماد مبدأ تقييم السياسات العمومية ومساءلة الأطراف المعنية، أصبح ضرورة ملحة لنجاح النموذج التنموي الجديد، إذ تكتسي هذه الجوانب أهمية بالغة في تحقيق الأهداف المسطرة خاصة تلك المتعلقة بالعالم القروي.

*** المراجع**

أولاً- المراجع بالعربية

تقييم برنامج الكهربة القروية الشمولي (PERG) مجلس النواب البرلمان، دورة أبريل 2016.

جنان لحسن، 2010: العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد السابع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، مطبعة أنفو، برانت.

الخالدي مريم 2019: دليل الصحة المهنية بالقطاع الصحي بالمغرب. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطب. كلية الطب والصيدلة، جامعة محمد الخامس الرباط.

الصابري سعيد 2014: "الريف بين التهميش والتنمية" ورد في الريف وإشكالية التنمية، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. مطبعة الرباط.

الكراوي إدريس 1998: المغرب والمستقبل تأملات في الاقتصاد والمجتمع. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. الطبعة الأولى.

اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021: النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع. تقرير عام.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017: تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومندمجة ومستدامة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017: تنمية العالم القروي التحديات والآفاق. إحالة ذاتية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2019: "النموذج التنموي الجديد للمغرب" مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المديرية العامة للجماعات المحلية 2015: اللامركزية في أرقام.

المرصد الوطني للتنمية البشرية 2013: دراسة حول الفوارق في الاستفادة من الرعاية الطبية بالمغرب. تقرير موجز.

مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المجال القروي والجبلي، 2016: تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول "التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية".

بوهلال إلياس 2019: الفلاحة وآفاق التنمية الترابية بجماعة عبد الغاية السواحل. بحث لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ابن طفيل، القنيطرة.

المصمودي نجيب 2014: الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة. منشورات سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات. العدد الأول. الطبعة الأولى.

المغرب الممكن 2006: إسهام في النقاش العام من اجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية.

المندوبية السامية للتخطيط 2014: مذكرة حول مستوى واتجاه الخصوبة في المغرب.

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مديرية التعمير 2019: دليل مرجعي حول تهيئة المجالات القروية.

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك 2017: الأوراش والإصلاحات الكبرى 2012 – 2016.

ثانياً– المراجع الأجنبية

AZOUAOUI Hassan 2009: L'apport du marketing territorial à la bonne gouvernance locale au MAROC : Cas de la province de Ouarzazate. « Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing », n° 1.

BERRICHI Abdelouahed et Soukayna KAJJOUT 2020: L'intérêt des indicateurs dans une approche d'intelligence territoriale. Dossiers de Recherches en Economie et Gestion Dossier 9, N° 1. P. 27.

CHAKOR Abdellatif 2004: Le Marketing territorial au service de la bonne gouvernance locale. REMALD, série : Managements Stratégiques, n° 5,

GIRARDOT, Jean-Jacques, 2005: « Concepts, principes, et outils de la méthode catalyse, L'animation territoriale : une question de méthode ? », https://halshs.archivesouvertes.fr/MSHE/halshs-01022346/file/REIT-2005-Liege-Girardot.pdf. (Consulté le 30/12/2022).

Haut-Commissariat au Plan du Maroc 2015 : Projections de la population et des ménages 2014-2050.

LAAMRANI EL IDRISSI Safae 2022 : L'intelligence territoriale appliquée à la région Rabat-Salé-Kénitra. Revue Française d'Economie et de Gestion « Volume 3 : Numéro 8.

Ministère de la Santé 2018 : Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale (ENPSF - 2018) Rabat, Maroc.